Wraith Scientific Journal

# تحليل تطور هيكل الصادرات والميزان التجاري وبعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى في العراق للمدة (2004-2020)

# Analysis of the evolution of the export structure, trade balance and some other economic variables in Iraq for the period (2020-2004)

م.م حيدر عادل أحمد خضير
Hayder Adil Ahmed Khudir
جامعة وارث الانبياء / كلية الادارة والاقتصاد
Warith Al-Anbiya University / College of Administration and Economics
adlhydr640@gmail.com

م.م امير فلاح كاظم حطاب
Ameer Falah Kazem
جامعة وارث الانبياء / كلية الادارة والاقتصاد
Warith Al-Anbiya University / College of Administration and Economics
ameer.alyasariu@uowa.edu.iq

**المستخلص:**

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على تحليل تطور هيكل الصادرات والميزان التجاري وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى في العراق للمدة (2004-2020)، حيث تعاني معظم الدول النامية منها من مشكلة عدم تنوع الصادرات بسبب وجود المورد الاقتصادي الوحيد والمحدد للدخل فيها ، مثل العراق حيث يعتبر النفط هو المصدر الاقتصادي الوحيد الذي يعتمد عليه ، وكذلك بهدف معرفة ما إذا كان هذا التحسن أو التدهور في هيكل الصادرات والميزان التجاري يرجع إلى انتعاش أو انكماش حجم بعض المتغيرات الاقتصادية أو بسبب عوامل أخرى، حيث يأتي هذا البحث لإظهار الدور الفعال الذي يمكن ان يؤديه تنوع هيكل الصادرات على قطاع التجارة الخارجية (الميزان التجاري) كقطاع حيوي ومهم لتوفير العملة الصعبة بخصائص تعود بالنفع العام على الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر تعزيز سياسة التنويع الاقتصادي للصادرات هو احد الاهداف الاساسية للسياسات والاستراتيجيات الوطنية لبلدان العالم ، و في العراق فأن العلاقة بين الصادرات من الغذائية والاستيرادات سالبة ومخالفة للواقع الاقتصادي الموجود حالياً ، حيث تسيطر على ميزانه التجاري (الاستيرادات) حصراً سلعاً متنوعة كثيرة ومعتمد في الاستيراد على الخارج، ومن خلال دراسة تحليلية يمكن إظهار ذلك.

**الكلمات المفتاحية: هيكل الصادرات، الميزان التجاري ،المتغيرات الاقتصادية، اقتصاد العراق**

**Abstract:**

The research aims to shed light on the analysis of the development of the structure of exports, the trade balance, and some other economic variables in Iraq for the period (2004-2020), as most of the developing countries suffer from the problem of lack of diversification of exports due to the presence of the only economic resource that determines income in them, such as Iraq, where oil is considered It is the only reliable economic source, and also with the aim of knowing whether this improvement or deterioration in the structure of exports and the trade balance is due to a recovery or contraction in the volume of some economic variables or due to other factors, as. This research comes to show the effective role that the diversification of the export structure can play on the foreign trade sector (trade balance) as a vital and important sector for providing hard currency with characteristics that benefit the general benefit of the national economy, as enhancing the policy of economic diversification of exports is one of the basic goals of policies and strategies. National countries of the world, and in Iraq, the relationship between food exports and imports is negative and contrary to the economic reality that currently exists, as its trade balance (imports) is exclusively dominated by many diverse goods and it is dependent on imports abroad, and through an analytical study this can be shown.

**Keywords: export structure, trade balance, economic variables, Iraq economy.**

## 1. المقدمة:

تعد الصادرات من الركائز المهمة التي تعتمد عليها الدول للتأثير على متغيرات الاقتصاد الوطني والتوازنات الاقتصادية كالميزان التجاري، حيث يعد ذلك ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول الريعية أحادية الجانب حيث يغيب التنويع الاقتصادي ، وتعد الصادرات ذات أهمية كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال خلق فائض في الميزان التجاري ورصيد البلد من العملة الاجنبية لأنها المورد الرئيسي للعملة الاجنبية والمحرك الاكبر للنمو الاقتصادي وقاطرة التنمية الاقتصادية، لذلك تدرك العديد من الدول أن تنويع القاعدة الاقتصادية بشكل عام وهيكل الصادرات بشكل خاص بديهية المهمة للسياسة الاقتصادية ، للحد من مشاكل التصدير وحتى دعم قطاع التصدير وتحليل دقيق للعلاقة بين تنويع هيكل الصادرات وحالة الميزان التجاري، والحل يكمن في التحرك نحو تطوير القطاعات الاقتصادية المؤهلة اقتصاديا للمشاركة في التجارة الخارجية ومن ابرزها القطاع الصناعي وزيادة المساهمات النسبية لباقية القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

## 2. منهجية البحث:

### 2.1 مشكلة البحث:

تنبع مشكلة البحث من تفعيل العلاقة بين تنويع الصادرات وانعكاساتها على الميزان التجاري والاستفادة منه اقتصاديا، وهو يعني مدى قدرة العراق على تبني التوجهات الاقتصادية الصحيحة في سياسة التنويع الاقتصادي للصادرات للتأثير على وضع الميزان التجاري والتجارة الخارجية .

### 2.2 هدف البحث:

رؤية اقتصادية حول كيفية تطور الميزان التجاري والمتغيرات الاقتصادية مع الاستفادة من ذلك في رسم السياسة الاقتصادية والتجارية في العراق.

### 2.3 فرضية البحث:

نطلق البحث من فرضية مفادها :- يمكن أن يؤدي اعتماد تطور الميزان التجاري للصادرات إلى تعزيز موقف التجارة الخارجية في العراق.

### 2.4 منهجية البحث:

ولغرض الوصول إلى أهداف وغايات البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي لتوضيح كل الجوانب النظرية للدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على تسهيل المقارنة بين الواقع النظري للدراسة ، والواقع الميداني للاقتصاد في العراق.

### 2.5 حدود البحث المكانية والزماني:

سيكون العراق هي البعد المكاني للبحث ، وتشمل الحدود الزمنية المدة (2004-2020).

### 2.6 هيكلية البحث:

وللإحاطة بجوانب البحث تم تقسيمه إلى اربعة مطالب تليها استنتاجات وتوصيات على النحو الآتي:

المطلب الأول: تنويع هيكل الصادرات (مفهوم هيكل الصادرات ، اساليب تنمية هيكل الصادرات ) .

المطلب الثاني: الميزان التجاري (مفهوم الميزان التجاري و أهمية الميزان التجاري ).

المطلب الثالث: العلاقة بين هيكل الصادرات وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الرابع: تحليل تطور هيكل الصادرات والميزان التجاري وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمـــــــــدة (2004-2020 ).

**3. هيكل الصادرات (مفهومه ، اساليب تنمية هيكل الصادرات ) :**

**3.1 مفهوم هيكل الصادرات:**

تقليدياً فأن عملية تطوير وتنشيط القطاع التصديري في اي قطاع او اقتصاد معروفة في مجال التجارة الخارجية من حيث الأهداف والفوائد والادوات، فلماذا تتفوق دول وتفشل الدول الأخرى ؟ الجواب يكمن بطريقة بسيطة في الإدارة المتكاملة والكفاءة والفعالية في اختيار الأدوات المناسبة التي تناسب نمط الاقتصاد وإمكانياته ، والتي تسعى إليها العديد من الدول وخاصة الدول النامية تسعى جاهدة إلى تنمية وتنويع صادراتها من مختلف السلع والخدمات من اجل المساهمة في جلب المزيد من العملة الصعبة أو تمويل التنمية لديها وذلك بتبني العديد من الاساليب المختلفة وعدم اقتصارها على المواد الخام كالمحروقات مثلاً (Suleiman ، 2017: P33).

**3.2 الاساليب والسياسات في تنمية هيكل الصادرات :-**

**3.2.1 سياسات الدعم والاعانات :**

على الرغم من البعد الأساسي والرئيسي الذي تمارسه سياسات دعم الاعانات في تنمية الصادرات من قبل الحكومات، إلا أن استخدامها بدأ يتقلص تدريجياً نتيجة للجهود العالمية لتحرير التجارة الخارجية وانضمام العديد من الدول إلى منظمة التجارة العالمية، حيث تتمثل في أشكال الدعم المالي المباشر أو الاستثناءات الضريبية مثل الإعفاء من ضريبة الأرباح ، والاعانات الخاصة بالمدخلات الوسيطة ، وإعفاء مدخلات الإنتاج المستوردة، أو تقديم القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة رمزية أو الدعم غير المباشر كدعم خدمات المياه والكهرباء للأنشطة التصديرية وغيرها (Issa ، 2006: P5 ).

**3.2.2 السياسات الجمركية :**

حيث أن هنالك العديد من الأساليب والأنظمة الجمركية التي تستخدم لتسهيل وتشجيع أنشطة التصدير ومن اشهرها (Issa ، P6:Previous source) :-

**أ.** نظام الدر وباك وهو نظام رد الرسوم الجمركية على مستلزمات انتاج السلع المصدرة لفترة زمنية معينة .

**ب.** نظام السماح المؤقت او الاعفاء التام للرسوم الجمركية على مستلزمات انتاج السلعة المصدرة.

**ت.** نظام الايداع ويقصد به ايقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات انتاج السلع المصدرة لفترة زمنية محددة .

**ث.** المناطق الحرة يهدف انشاء المناطق الحرة الى تشجيع اقامة الصناعات التصديرية ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعلها جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والاعفاءات, و برغم الانتشار الواسع لمثل هذهِ المناطق الحرة في الدول النامية في الآونة الاخيرة إلا أن مساهمتها في رفع مستوى التصنيع التصديري لاتزال محدودة وذلك لتركيز معظمها على انشطة التبادل التجاري حيث يتوقف نجاح المناطق الحرة بالإضافة إلى الاعفاءات والمزايا الضريبية وغير الضريبية التي تمنح للمستثمرين على جودة البيئة الاستثمارية التي تتطلب توفر متطلبات الاستثمار من بنى تحتية ومؤسسات وتنظيم اداري جيد ولكي تحقق المناطق الحرة التنمية المنشودة لقطاع الصادرات(Ahmed ، 2016: P95).

**3.2.3 السياسات التوجيهية :**

حيث تتمثل هذهِ السياسات في الاصلاحات والبرامج التي تهدف إلى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات وتأتي اهمية مثل هذهِ السياسات من حقيقة إن السياسات التجارية والصناعية التقليدية لم تعد ملائمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الاسواق الدولية امام عولمة الاقتصادات وتحرير التجارة الخارجية .

**3.2.4 السياسات الاستراتيجية :**

تستخدم هذهِ السياسات التجارية والصناعية لتحقيق أهداف رفع القدرة التنافسية للقطاعات المحورية وتعزيز الصادرات في أطار الحد المسموح به لبنود الاتفاقيات التجارية الدولية بما فيها اتفاقيات منظمة التجارة الدولية W.T.Oويمثل هذا الاستخدام في الربط بين الحوافز المقدمة وتخفيضات ضريبية وائتمانية وخدمات مصرفية وخدمات في جانب الصادرات من حيث النوعية ، كالحصص السوقية ,المحتوى التقني والقيمة المضافة A.V , وغيرها (Ahmed ، 2016: P98).

**3.2.5 تشجيع الاستثمار :**

تسعى بعض الحكومات لتوفير بيئة استثمارية ملائمة تساعد على جذب رؤوس الاموال للاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة بفرض توسيع وتطوير القاعدة الانتاجية في الاقتصاد وقد جاء قانون الاستثمار لبعض هذهِ الدول ليمنح اعفاءات ضريبية وجمركية متعددة لجميع المشروعات المقامة(Ahmed ، 2001: P58) .

كما وقد تعددت الاساليب المتبعة لتنمية الصادرات في بعض الدول فيما يتعلق بالمجالات الاتية:

أ. الاعفاءات الجمركية : وتشمل (Ahmed ، 2001: P59-60 )

ب. اعفاء الاصول الثابتة المستوردة لا قامة اي مشروع إعفاءاً كاملاً من التعريفات الجمركية ومن الرسوم فيما عدا رسوم و الخدمات ( رسم الميناء او التحزين ) .

ت. اعفاء مستلزمات الانتاج الحيواني والزراعي والسمكي من التعريفات الجمركية طيلة قيام المشروع بهذا النشاط .

وفيما يخص المشروعات التصديرية فهناك الاعفاءات الاتية :

أ. الاعفاء من كافة الرسوم والتعريفات الجمركية التي تفرض على الصادرات .

ب. للمشروعات التصديرية الحق في استرداد كافة الرسوم والتعريفات الجمركية المدفوعة على المستلزمات المستوردة والداخلة في الجزء المصدر من الانتاج .

ت. الاعفاءات الضريبية :-

حيث يضمن قانون الاستثمارات الاعفاءات الاتية لجميع المشروعات : -

1. الاعفاء من ضرائب الارباح لمدة معينة .
2. الاعفاء من ضريبة العقارات ومن ضريبة ممارسة العمل وغير ذلك من الضرائب المفروضة على راس المال .
3. الاعفاء من رسوم التوثيق لجميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى اتمام تنفيذه.
4. اعفاء الارباح التي توزعها المشروعات المقامة من الضريبة على الدخل .
5. الاعفاء الكامل للمشروعات التي تقوم بدفع مبالغ مقابل تراخيص استخدام التكنولوجيا المستوردة من كافة الضرائب والرسوم .

**4. الميزان التجاري (المفهوم والاهمية ):**

**4.1 مفهوم الميزان التجاري:-**

يعرف الميزان التجاري TB بانه قياس الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع المادية والخدمات في بلد ما خلال فترة زمنية محددة(righteous ، 2009: ص77), ويمثل الميزان التجاري نوعاً من المعاملات الجارية والمتمثلة في المبادلات من السلع والخدمات فاذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول ان هناك فائضاً ، في الميزان التجاري اما اذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول ان هناك عجزاً في الميزان التجاري غير انه لا يمكن القول ان الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد او العجز في الميزان التجاري في غير صالح البلد ويرجع ذلك الى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان التجاري(Bou Shaala ، 2021: P39) . كما يعرف الميزان التجاري بانه عبارة عن عمليات شراء وبيع السلع المادية(Sami ، 2007: ص782) ،وكذلك يعرف الميزان التجاري بانه صفقة منتظمة تتمثل في تبادل البضائع او السلع ويمكن ايضاً تعريفه على انه يمثل الدخل الصافي للبلد من الواردات والصادرات لان اسعار التصدير تكون احيانا مقومة بالعملة المحلية بينما اسعار الاستيراد مقومة بالعملات الاجنبية(Leviticus ، 2021:P30) .

أما بالنسبة إلى أهمية الميزان التجاري يمكن توضيح اهمية الميزان التجاري في النقاط التالية (Leviticus ، Previous source :P31):-

1. يعطي الميزان التجاري معلومات كافية حول مدى درجة الارتباط في الاقتصاد الوطني للبلد مع اقتصاديات العالم الخارجي
2. يساعد راسمي السياسات الاقتصادية والاقتصاد العالمي على ادارة شؤون البلاد كما يسمح بتقييم الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد خصوصاً على المدى القصير.
3. يساعد الميزان التجاري على قياس تنافسية البلد تجاه منافسيه حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي للصادرات مثلاً على ان الصناعة كفؤة جداً وان الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة في المقابل فان الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل

على عجز هيكلي وبنيوي للميزان التجاري بسبب الضعف التنافسي للصادرات وتحاول كل الدول تحقيق فائض لميزانها التجاري او على الاقل الوصول الى حالة التوازن عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية والصادرات السلعية للبلد (Bouchaala ، Previous source: P39-40).

**5- العلاقة بين هيكل الصادرات وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية :-**

تتناول هذه الفقرة العلاقة بين هيكل الصادرات وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى النحو التالي:-

**5.1 العلاقة بين هيكل الصادرات والنمو الاقتصادي :**

حظيت دراسة هيكل الصادرات أهمية كبيرة في معظم ادبيات التجارة الدولية حيث عدت الصادرات الممول الرئيس لعملية النمو الاقتصادي وذلك عن طريق اسهام قطاع الصادرات بدور فعال في التأثير على الهيكل الانتاجي للبلد المصدر فضلاً عن اسهام الصادرات المتزايد في زيادة الدخل القومي حيث لا يمثل دور الصادرات في تامين النقد الاجنبي لأغراض الواردات والاستثمار فحسب بل انه يتمثل ايضاً في توفير الاسواق للسلع لتلبية الطلب الاستهلاكي المحلي ففي الحالة الاولى توفر الصادرات منفذاً للفائض بينما تتيح في الحالة الثانية زيادة المدخرات المحلية لان الصناعات الاستهلاكية يمكن ان تعمل في كامل طاقتها دون حدوث زيادة مماثلة في الاستهلاك المحلي وبالنظر الى ان توسع الصادرات يعتمد بدوره على الاستثمار فان تحقيق عملية نمو مستدامة يتطلب وجود تفاعلات ديناميكية بين تراكم راس المال والصادرات والاستثمار كما ويستفاد البلد من توسيع الصادرات من خلال اقتصاديات الحجم حيث توفر للأسواق العالمية فرص بيع منتجات كثيرة وبكميات كبيرة لا تستطيع السوق المحلية استيعابها هذا فضلاً عن ان تنمية الصادرات تساعد البلد من استيعاب التطورات التكنلوجية العالمية وبالتالي تؤدي الى تنمية بشرية بشكل سريع وزيادة النمو الاقتصادي نتيجة لذلك وان زيادة معدلات نمو الصادرات وتنويع هيكلها سيؤدي الى توفير العملات الاجنبية اللازمة للوصول الى مستويات اعلى من الواردات وهذه الواردات ستضمن سلع رأسمالية تسهم بشكل فعال في عملية النمو الاقتصادي فضلاً عن ان تنويع وتنمية الصادرات سيعمل على خلق استثمارات في قطاعات اقتصادية اكثر كفاءة تعمل على انتاج سلع ديناميكية كثيرة وقدرة تنافسية اكبر تنافس السلع الاخرى في الاسواق العالمية حيث ان الاثر التنموي لقطاع التصدير الحركي يعتمد بالدرجة الاساس على الروابط لذلك القطاع مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني وان غياب الروابط بين قطاع التصدير وبقية القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني تخلق اقتصاداً مزدوجاً مثال ذلك قطاعات التصدير المصدرة للمعادن(Mamdouh ، P54-56:2007). حيث يكون هذا القطاع جزيرة او جيب منعزلاً عن بقية اجزاء الاقتصاد الوطني وان الاليات التي تربط الصادرات بالنمو الاقتصادي وبعملية التصنيع في البلدان النامية يتفاوت حسب مرحلة التنمية التي وصلت لها تلك الاقتصادات ففي المراحل الاولى توفر الصادرات فرصة للبلدان النامية للوصول الى الاسواق العالمية ومنفذاً لامتصاص الفائض مما يسمح لها بان تستغل الموارد الطبيعية واليد العاملة المستخدمة استخداماً ناقصاً في السابق لإنتاج احجام اكبر من السلع الاولية التي يمكن تصدير الفائض منها وهذا يساعد الى حد بعيد في زيادة الدخل حتى عندما تكون القيمة المضافة A.Vبالنسبة للعامل الواحد متدنية نسبياً كما انه يوفر النقد الاجنبي اللازم لأغراض الاستثمار والاستيراد اما الخطوة التالية فهي الشروع في عملية تنويع السلع وتجهيزها للتصدير الا ان الامكانات المتاحة للتعجيل في التنمية من خلال التنويع في القطاع الاولي هي امكانات محدودة حيث ان الاغلبية العظمى من هذه البلدان تتطلب عملية النمو الاقتصادي تحولاً في هيكل النشاط الاقتصادي في اتجاه السلع المصنعة وفي معظم البلدان يتم انشاء الصناعات التحويلية في البداية لإنتاج المنتجات التقليدية القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة وهي منتجات النوع الاول من الصادرات المصنعة ومع ارتفاع الدخل وامتصاص فائض اليد العاملة يؤدي ارتفاع تكاليف العمل ودخول منتجي منتجات منخفضة التكلفة الى تآكل تدريجي في القدرة التنافسية للعديد من الصناعات القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة وهذا يؤدي الى ارتقاء مستوى النشاط الصناعي من اجل انتاج مصنوعات اكثر تطوراً وهذا التحول في الانشطة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة في اتجاه انشطة ذات استخدام اكثر كثافة للتكنلوجيا والمهارات يفسر نجاح عملية التصنيع في فترة بعد الحرب في شرق أسيا لاسيما اليابان وكوريا وتايوان(Mamdouh ، Previous source:P57).

ويرى كل من (Caves,Watkins ) ان نظرية الاستقرار وفرضية المنافذ تدعم النظرة التي تقول بان هناك تأثير ايجابي للتوسع في الصادرات على النمو الاقتصادي في حين يرى الاقتصادي( Kravis ) ان النمو الاقتصادي تؤثر فيه العوامل الداخلية اكثر من العوامل الخارجية ومن ثم فهو يعتقد ان اثر الصادرات على النمو الاقتصادي ثانوي ولا يمكن ان يكون اساسي ومن الجهة الاخرى نجد ان ادبيات النمو الاقتصادي غنية بنماذج نمو الناتج من الصادرات منها ما يشير الى ان ما تشهده الصادرات من

نمو سوف يؤدي الى التقليل من العجز في ميزان المدفوعات ومنه كلما ارتفع نمو الصادرات كلما ارتفع نمو الناتج دون ان يؤدي للاختلال في ميزان المدفوعات بصفة عامة فان هذه النماذج تجمع على ان التجارة الدولية تعتبر بمثابة اداة للنمو الاقتصادي في الاقتصاد الدولي القديم والحديث ويذكر (Thirlwall) الى ان اقطار كهونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة واليابان في وقتنا الحالي شهدت نهضة تنموية من خلال نمو صادراتها الصناعية بالإضافة الى ان هناك اتفاقاً بين المنظرين الاقتصاديين على انه في القرن التاسع عشر من القرن الماضي كانت الصادرات تعتبر بمثابة أداة نمو حيث لم يقتصر دورها فقط في التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية بل امتد دورها في نقل النمو الاقتصادي من قطر لآخر ومن قارة لأخرى فانتقال العمال ذوي المهارات المختلفة وراس المال من المناطق المكتظة بالسكان في اوروبا الى الاراضي الخالية تقريباً والغنية بالموارد الطبيعية في العالم الجديد ادى الى طلب سريع النمو جداً على الموارد الخام والغذائية ولاسيما من جانب انجلترا الصناعية والفقيرة في الموارد مع نمو سريع راسخ تقوده الصادرات واقتصاديات هذه الاراضي الجديدة وعليه كانت التجارة الدولية حقيقة أداة نمو في القرن التاسع عشر كما يؤكد كل من( Strout , Chener ) انه لم يستطع اي قطر ان يحافظ على معدلات نمو للاقتصاد دون معدل نمو الصادرات لمدة زمنية طويلة وهنا نذكر تأكيد ( Pearson commissio ) على ان معدلات النمو للأقطار النامية كانت مرتبطة ارتباطاً قوياً بصادراتها منذ عام 1950 (P149 :2018 counteract) .

**5.2 العلاقة بين هيكل الصادرات وسعر الصرف :**

وتقليدياً هناك ان علاقة وثيقة بين الميزان التجاري T.B واسعار صرف العملات داخل الاقتصاد الوطني لبلدان العالم فعندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالاستيرادات ستتجه قيمة العملة الوطنية للارتفاع ثم زيادة الطلب الخارجي او طلب الاجانب وبالتالي تكون اسعار البلد مرتفعة للأجانب مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي عليها فيحصل اختلال في الميزان التجاري وللعودة الى حالة التوازن لابد من تشجيع الاستيرادات من الخارج ، اما اذا تم تخفيض سعر صرف العملة الوطنية فسيؤدي ذلك الى توسع الصادرات وزيادة طلب الاجانب على السلع والخدمات الوطنية فيحصل اختلال ايضاً وينتج عن هذهِ الاختلالات ارتفاع في الاسعار وضغوط تضخمية حيث يرتبط سعر الصرف بعلاقة موجبة وطردية مع الميزان التجاري فكلما كانت الصادرات اكبر من الاستيرادات كلما تحسن الميزان التجاري مما يؤدي الى زيادة احتياطي الدولة من العملات الاجنبية . حيث ان التقييم المرتفع لسعر الصرف يؤدي الى ضعف الحافز على الانتاج من اجل التصدير وذلك لان الصادرات تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات ارخص من انتاج السلع المحلية وخاصة بالنسبة للسلع التي تستورد بالسعر الرسمي . ويؤثر تقييم العملة على المركز التنافسي على الصعيد الدولي فيتغير سلوك المستهلك برغبته بالحصول على الواردات ذات السعر الارخص بدلاً من الصادرات المرتفعة الثمن مما يؤثر على ميزان المدفوعات ومعدل التبادل التجاري والاسعار المحلية والمركز التنافسي للدولة وانخفاض الكفاءة الاقتصادية وهروب رؤوس الاموال للخارج وبالتالي يكون التأثير سلباً على الاستثمار والاسواق المالية المحلية(Doha ، 2014: 85-74-P42). وتأثر تغيرات سعر الصرف على ديناميكيات الاقتصاد الكلي فتقلبات سعر الصرف لها اثار على الصادرات والواردات والميزان التجاري فانخفاض قيمة العملة الوطنية يجعل اسعار الصادرات ارخص من اسعار الواردات اي جعل الواردات اكثر كلفة وبالتالي تحسين الميزان التجاري للبلد الذي تنخفض عملته ،حيث يعرف انخفاض قيمة العملة في الادبيات الاقتصادية بمعنى ( J- curve) (Sajad، 2021 :P72). فعندما تكون اسعار الصادرات اكبر من اسعار الاستيرادات ( اي مرونة الطلب للصادرات اكبر من الاستيرادات ) معنى ذلك سعر الصرف يكون ذات معامل سالب مع الارتفاع في اسعار الصادرات لان الطلب عليها يقل ، اما اذا كانت اسعار الاستيرادات اكبر من اسعار الصادرات اي ان مرونة الطلب على الاستيرادات اكبر من الصادرات عندئذ يكون علاقة ذات ميل موجب مع سعر الصرف ، فيقل الطلب عليها ايضاً لارتفاع سعرها .ونلاحظ ان هناك ثلاث حالات وهي كالاتي(Doha ، P142:Previous source) :

1. اذا كانت مرونة الواردات + مرونة الصادرات = (1) فلا يوجد تغير في الميزان التجاري نتيجة تغيرات حاصلة في سعر الصرف .
2. اذا كانت مرونة الواردات + مرونة الصادرات> (1) يحصل تحسن في حالة الميزان التجاري شرط مارشال .
3. اذا كانت مرونة الواردات + مرونة الصادرات< (1) تغير سعر الصرف يؤدي الى تدهور الميزان التجاري .

حيث ان مرونة الطلب على الصادرات هي

$$(1)\ EX = \frac{\partial x}{\partial p} \cdot \frac{p}{x} \quad \text{.....}$$

حيث تعد :-

x : الصادرات

P : سعر الصرف

وتكون معادلة مرونة الطلب على الاستيرادات كما يلي :-

$$(2)\ EM = \frac{\partial m}{\partial p} \cdot \frac{p}{m} \quad \text{.....}$$

حيث ان :-

M: الاستيرادات

المطلب الرابع: تحليل تطور هيكل الصادرات والميزان التجاري وبعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى في العراق للمدة (2004-2020).

**الجدول (1)بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2004- 2020) ( مليار , دولار امريكي )**

| السنة | الناتج المحلي الاجمالي | معدل النمو السنوي% | متوسط نصيب الفرد | معدل النمو السنوي % | خزين راس المال الثابت | معدل النمو السنوي% | التضخم الاقتصادي% | معدل النمو السنوي % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 36.63 | - | 1314.80 | - | 6.20 | - | 27.00 | - |
| 2005 | 49.95 | 36.36 | 1740.70 | 32.39 | 11.07 | 78.54 | 37.00 | 37.03 |
| 2006 | 65.14 | 30.41 | 2253.50 | -85.43 | 12.32 | 11.29 | 53.20 | 43.78 |
| 2007 | 88.84 | 36.38 | 3099.60 | 1122.72 | 8.30 | -32.62 | -10.10 | -118.98 |
| 2008 | 131.61 | 48.14 | 4504.50 | 45.32 | 19.98 | 140.72 | 12.70 | -225.74 |
| 2009 | 111.66 | -15.15 | 3686.40 | -18.16 | 12.61 | -36.88 | 6.90 | -45.66 |
| 2010 | 138.52 | 24.05 | 4430.40 | 20.18 | 21.98 | 74.30 | 2.90 | -57.97 |
| 2011 | 185.75 | 34.09 | 5736.90 | 29.48 | 31.13 | 41.62 | 5.80 | 100 |
| 2012 | 218.00 | 17.36 | 6437.50 | 12.21 | 29.31 | -5.84 | 6.10 | 5.17 |
| 2013 | 234.64 | 7.63 | 6612.90 | 2.72 | 47.56 | 62.26 | 1.90 | -68.85 |
| 2014 | 228.42 | -2.65 | 6216.00 | -6.00 | 41.61 | -12.51 | 2.20 | 15.78 |
| 2015 | 166.77 | -26.98 | 4416.90 | -28.94 | 33.95 | -18.40 | 1.40 | -36.36 |
| 2016 | 166.60 | -0.10 | 4305.20 | -2.52 | 29.78 | -12.28 | 0.60 | 57.14 |
| 2017 | 187.22 | 12.37 | 4725.20 | 9.75 | 33.42 | 12.22 | 0.20 | -66.66 |
| 2018 | 227.37 | 21.44 | 5601.50 | 18.54 | 39.98 | 19.62 | 0.40 | 100 |
| 2019 | 233.64 | 2.75 | 5621.20 | 0.35 | 53.13 | 32.98 | -0.20 | -150 |
| 2020 | 180.92 | -0.09 | 4251.30 | -24.37 | 40.43 | -23.90 | 0.60 | -400 |

**يتناول هذا المطلب اجراء تحليل اقتصادي لاتجاهات تطور هيكل الصادرات والميزان التجاري وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة(2004- 2020) كما يلي :-**

***معدلات النمو السنوية المركبة %**

| المدة | الناتج المحلي الاجمالي | متوسط نصيب الفرد | خزين راس المال الثابت | التضخم الاقتصادي |
|---|---|---|---|---|
| 2004 -2008 | 29.14 | 27.92 | 26.36 | -14.00 |
| 2008 -2012 | 10.61 | 7.40 | 7.96 | -13.64 |
| 2012-2016 | -5.23 | 0.25 | 0.31 | -37.11 |
| 2016-2020 | 1.66 | 0.25 | 6.30 | 0 |
| 2004-2020 | 8.31 | 6.04 | 9.82 | -17.33 |

**-The source is from the researcher's work based on World Bank data.**

**- تم احتساب معدل النمو المركب من خلال القانون التالي : $R = ((\frac{Y1}{Yt})^{(1/n-1)} - 1) \times 100$**

وتشير بيانات الجدول (1) ان الناتج المحلي الاجمالي GDP في العراق قد ارتفع من 36.63 مليار دولار عام 2004 الى 131.61 مليار دولار عام 2008 ثم الى 218.00 مليار دولار عام 2012 وانخفض الى 166.60 مليار دولار عام 2016 حتى وصل الى 188.92 مليار دولار عام 2020 وان السبب في ذلك هو استقرار وموثوقية ونمو الانشطة الاقتصادية في الدولة,


ISSN: 2618-0278 Vol. 6No. 17 March 2024

وان اعلى معدل نمو سنوي للناتج المحلي الاجمالي GDP خلال المدة الاولى (2004-2008 ) (48.14%) وخلال المدة الثانية (2008-2012) (48.14%) بينما كان خلال المدة الثالثة (2012- 2016 ) (17.36% ) وخلال المدة الرابعة (2016- 2020 ) (21.44%) ,وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للمدة الاولى ( 29.14% ) وللثانية(10.61%)وللثالثة (5.23- %) وللرابعة (1.66 %) وخلال المدة الاجمالية فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب (8.31%), وكما موضح في الشكل البياني الاتي -:

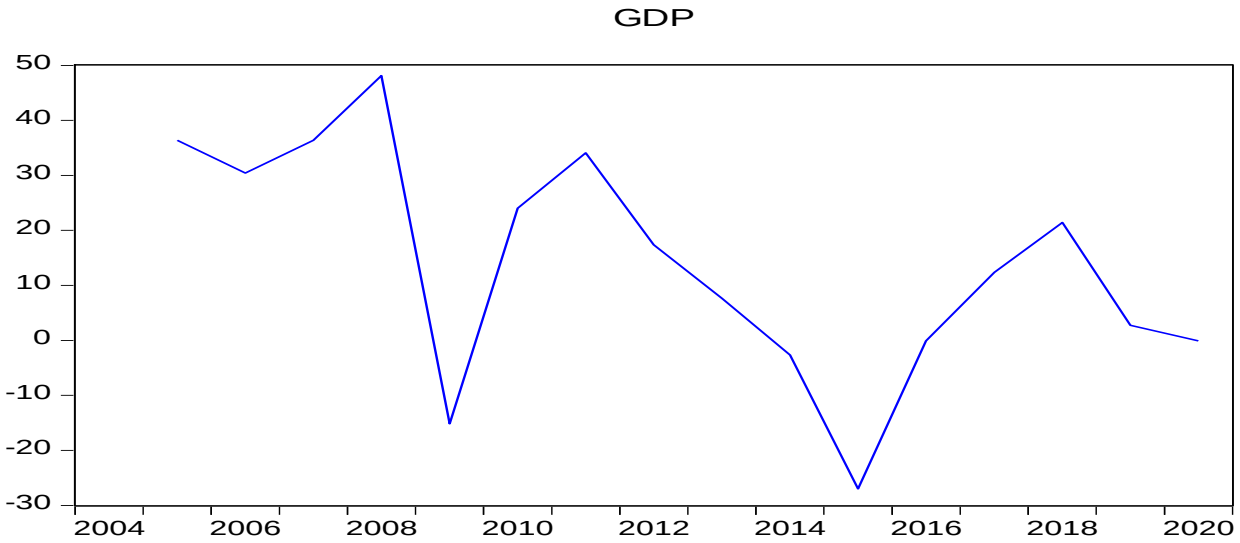


**شكل بياني (1) التمثيل البياني لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ( 2004- 2020 )**

**المصدر من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (1) .**

وعلى صعيد متوسط نصيب الفرد من الناتج فقد ارتفع من 1314.80 دولار عام 2004 الى 4504.50 دولار عام 2008 ثم الى 6437.50 دولار عام 2012 والى 4305.20 دولار عام 2016 حتى انخفض ووصل الى 4251.30 دولار عام 2020 وان السبب في ذلك الارتفاع في البداية ثم الانخفاض هو انه في البداية كان هناك توجه للاقتصاد نحو النمو ورفاهية المجتمع اي كلما كان المستوى المعيشي للمواطنين جيد كلما ادى الى زيادة نصيب الفرد نتيجة زيادة الناتج المحلي الاجمالي , وكان اعلى معدل نمو سنوي لمتوسط نصيب الفرد خلال المدة الاولى (2004- 2008) (1122.72%) وخلال المدة الثانية (2008- 2012) (45.32 %) بينما كان خلال المدة الثالثة ( 2012-2016) (12.21%) وخلال المدة الرابعة( 2016- 2020) ( 18.54 %), وبلغ معدل النمو السنوي المركب للمدة الاولى ( 2004-2008 ) (27.92%) وللمدة الثانية (7.40 %) وللثالثة (0.25% ) وللرابعة ( 0.25 %) وخلال المدة الاجمالية (2004-2020 ) بلغ معدل النمو السنوي المركب(6.04%).

وفيما يتعلق بمؤشر خزين راس المال الثابت فأنه قد ارتفع من 6.20 مليار دولار عام 2004 الى 19.98 مليار دولار عام 2008 ثم ارتفع الى 29.31 مليار دولار عام 2012 و ارتفع الى 29.78 مليار دولار عام 2016 حتى وصل الى 40.43 مليار دولار عام 2020 وان السبب في ذلك هوانه في بداية الامر كان هناك زيادة في وسائل الانتاج من الابنية والمنشآت والآلات والاجهزة والطاقة المحركة والتجهيزات والمواد الاولية والمواد المساعدة , وكان اعلى معدل نمو سنوي لخزين راس المال الثابت خلال المدة الاولى (2004 –2008 ) ( 140.72% ) وخلال المدة الثانية ( 2008- 2012) ( 140.72 %) بينما كان خلال المدة الثالثة (2012- 2016 ) (62.26 %) وخلال المدة الرابعة ( 2016 - 2020) (32.98%), وبلغ معدل النمو السنوي المركب للمدة الاولى (2004-2008) (26.36% ) وللمدة الثانية (7.96%) وللثالثة (0.31 %) وللرابعة (6.30%) وخلال المدة الاجمالية ( 2004-2020 ) بلغ معدل النمو السنوي المركب (9.82 %), وكما موضح في الشكل البياني الاتي :-


ISSN: 2618-0278 Vol. 6No. 17 March 2024

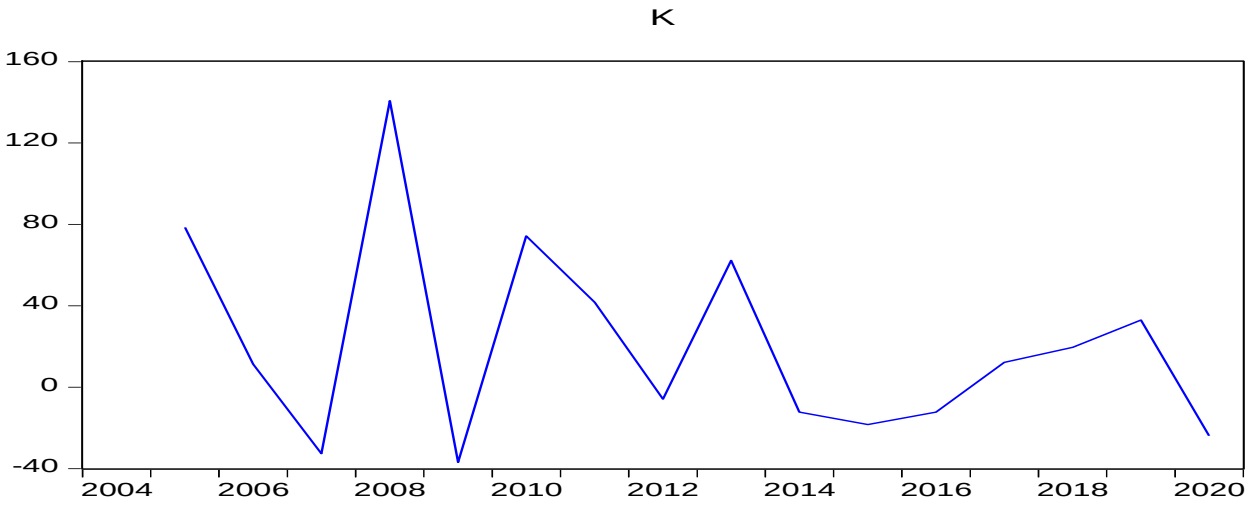


**شكل بياني (2) التمثيل البياني لخزين راس المال الثابت في العراق للمدة ( 2004- 2020 )**

**المصدر من عمل الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (1)**

وعلى صعيد تطور معدل التضخم الاقتصادي فقد انخفض من 27.00 %عام 2004 الى 6.10 % عام 2008 وانخفض الى 0.60 %عام 2012 ثم الى 0.60 % عام 2016 حتى وصل الى 2.40 % عام 2020 والسبب في ذلك الارتفاع و الانخفاض هو ارتفاع التضخم ووجود خلل في الهياكل الاقتصادية والصدمات التي يتعرض لها القطاع النفطي واتباع سياسة نقدية او مالية توسعية جميعها وغيرها من الاسباب ادت الى ارتفاع معدل التضخم الاقتصادي او انخفاضه , وكان اعلى معدل نمو سنوي للتضخم الاقتصادي خلال المدة الاولى(2004-2008)(43.78%) وخلال المدة الثانية (2008-2012) (100%) بينما كان خلال المدة الثالثة(2012- 2016)(15.78 %) وخلال المدة الرابعة (2016- 2020 ) (100%), وبلغ معدل النمو السنوي المركب للمدة الاولى (2004-2008) (14.00- %) وللمدة الثانية (13.64- %) وللثالثة( 37.11- %) وللرابعة (0 %) وخلال المدة الاجمالية (2004- 2020 ) بلغ معدل النمو السنوي المركب ( 17.33- %).

**الجدول (2) بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (2004- 2020) الوحدة( مليون دولار)**

| السنة/ العراق | الصادرات الزراعية | معدل النمو السنوي% | الصادرات الاجمالية | معدل النمو السنوي% | الواردات الاجمالية | معدل النمو السنوي% | الميزان التجاري الزراعي | معدل النمو السنوي % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 7 | - | 17810.0 | - | 20460.9 | - | -2650.9 | - |
| 2005 | 7 | 0 | 23697.4 | 33.05 | 22652.5 | 10.71 | 1044.9 | -139.41 |
| 2006 | 8 | 14.28 | 30529.5 | 28.83 | 21140.0 | -6.67 | 9389.5 | 798.60 |
| 2007 | 10 | 25 | 37992.3 | 24.44 | 18784.0 | -11.14 | 19208.3 | 104.57 |
| 2008 | 18 | 80 | 61929.1 | 63.00 | 35422.6 | 0.88 | 26506.5 | 37.99 |
| 2009 | 63 | 250 | 39302.70 | -36.53 | 41377.1 | 16.80 | -2074.4 | -107.82 |
| 2010 | 66 | 4.76 | 51499.5 | 31.03 | 43691.2 | 5.59 | 7808.3 | -476.41 |
| 2011 | 43 | -34.84 | 79680.5 | 54.72 | 47802.9 | 9.41 | 31877.6 | 308.25 |
| 2012 | 73 | 69.76 | 94209.0 | 18.23 | 59006.0 | 23.43 | 35203 | 10.43 |
| 2013 | 82 | 12.32 | 89768.0 | -4.71 | 59349 | 0.58 | 30419 | -13.58 |
| 2014 | 79 | -3.65 | 81679.0 | -9.01 | 50437.0 | -150.01 | 3124.2 | -89.72 |
| 2015 | 70 | -11.39 | 49320.0 | -39.61 | 39045.0 | -22.58 | 10275 | 228.8 |
| 2016 | 81 | 15.71 | 28360.0 | -42.49 | 23029.0 | -41.01 | 5331 | -48.11 |
| 2017 | 79 | -2.46 | 57559.0 | 102.95 | 38766.0 | 68.33 | 18793 | 252.52 |
| 2018 | 77 | -2.53 | 86360.0 | 1.40 | 45736.0 | 17.97 | 40624 | 116.16 |
| 2019 | 80 | 3.89 | 81829.0 | -5.24 | 58138.0 | 27.11 | 23691 | -41.68 |
| 2020 | 65 | -18.75 | 46829.0 | -42.77 | 48150.0 | -17.17 | -1321 | -105.57 |


ISSN: 2618-0278 Vol. 6No. 17 March 2024

*معدلات النمو السنوية المركبة %

| المدة | الصادرات الزراعية | الصادرات الاجمالية | الواردات الاجمالية | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|---|
| 2008 -2004 | 20.79 | 28.30 | 11.60 | -258.48 |
| 2012 -2008 | 32.31 | 8.75 | 10.74 | 5.83 |
| 2016-2012 | 2.10 | -21.34 | -17.15 | -31.44 |
| 2020-2016 | -4.30 | 10.55 | 15.89 | -175.65 |
| 2020-2004 | 11.78 | 4.95 | 4.37 | -3.42 |

**Source: The work of the researcher based on the Unified Arab Economic Report for various years (2004-2020)**

- تم احتساب معدل النمو المركب من خلال القانون التالي : $R = ((\frac{Y1}{Yt})^{(1/n-1)} - 1) \times 100$

وتشير معطيات الجدول (2) ان الصادرات الزراعية في العراق قد ارتفعت من 7 مليون دولار عام 2004 الى 18 مليون دولار عام 2008 ثم الى 73 مليون دولار عام 2012 و الى 81 مليون دولار عام 2016 حتى وصل الى 65 مليون دولار عام 2020 وهي دون المستوى المطلوب وان السبب في ذلك هو عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي وشحة المياه وجائحة كورونا , وان اعلى معدل نمو سنوي للصادرات الزراعية خلال المدة الاولى (2004-2008 ) (80%) وخلال المدة الثانية (2008-2012) (250%) بينما كان خلال المدة الثالثة (2012- 2016) (69.76% ) وخلال المدة الرابعة (2016- 2020 ) (15.71%) ,وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للمدة الاولى( 23.78-% ) وللثانية (32.31%) وللثالثة (2.10%) وللرابعة (4.30- %) وخلال المدة الاجمالية فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب (11.78%),وكما موضح في الشكل البياني الاتي:-

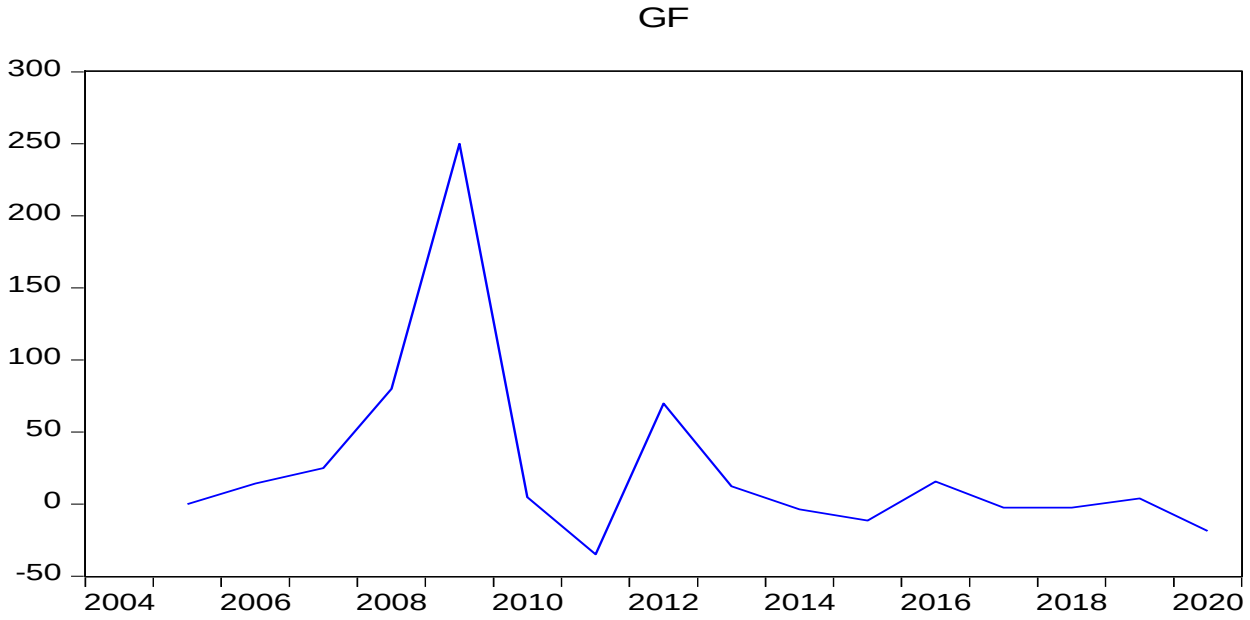


**شكل بياني (3) :التمثيل البياني لمعدل النمو السنوي للصادرات الزراعية في العراق للمدة ( 2004- 2020 )**

**- المصدر من عمل الباحث اعتمادا على جدول (2)**

وعلى صعيد الصادرات الاجمالية في العراق قد ارتفعت من 17810.0 مليون دولار عام 2004 الى 61929.1 مليون دولار عام 2008 ثم الى 94209.0 مليون دولار عام 2012 ثم انخفض الى 28360.0 مليون دولار عام 2016 حتى وصل الى 46829.0 مليون دولار عام 2020 وان السبب في ذلك هو لجملة ظروف اقتصادية وتقلبات سعرية اضافة الى جائحة كورونا, وان اعلى معدل نمو سنوي للصادرات الاجمالية خلال المدة الاولى (2004-2008 ) (63.00%) وخلال المدة الثانية (2008-2012) (63.00%) بينما كان خلال المدة الثالثة (2012- 2016 ) (18.23% ) وخلال المدة الرابعة (2016- 2020 ) (102.95%) ,وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للمدة الاولى ( 28.30 % ) وللثانية (8.75%) وللثالثة (-21.34%)


ISSN: 2618-0278 Vol. 6No. 17 March 2024

وللرابعة (10.55%) وخلال المدة الاجمالية فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب (4.95%), وكما موضح في الشكل البياني الاتي:

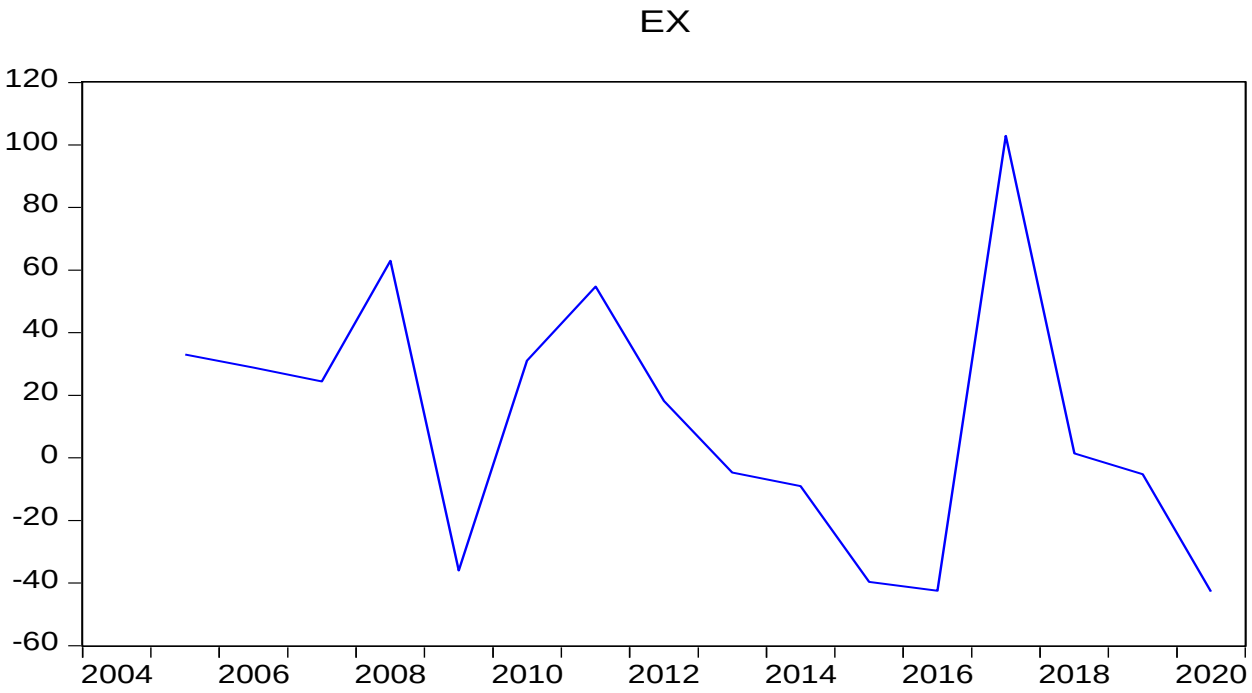


**شكل بياني (4) :التمثيل البياني لمعدل النمو السنوي للصادرات الاجمالية في العراق للمدة ( 2004- 2020 )**

**المصدر من عمل الباحث اعتمادا على جدول (2) .**

وعلى صعيد الواردات الاجمالية في العراق قد ارتفعت من 20460.9 مليون دولار عام 2004 الى 35422.6 مليون دولار عام 2008 ثم الى 59006.0 مليون دولار عام 2012 ثم انخفض الى 23029.0 مليون دولار عام 2016 حتى وصل الى 48150.0 مليون دولار عام 2020 وان السبب في ذلك هو تغيّر الايرادات النفطية وكذلك جائحة كورونا, وان اعلى معدل نمو سنوي للواردات الاجمالية خلال المدة الاولى (2004-2008 ) (10.71%) وخلال المدة الثانية (2008-2012) (23.43%) بينما كان خلال المدة الثالثة (2012- 2016 ) (23.43% ) وخلال المدة الرابعة (2016- 2020 ) (68.33%) ,وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للمدة الاولى( 11.60 % ) وللثانية (10.74%) وللثالثة (17.15- %) وللرابعة (15.89%) وخلال المدة الاجمالية فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب (4.37%).

وفيما يخص الميزان التجاري في العراق قد ارتفع العجز التجاري من 3035.00- مليون دولار عام 2004 الى 4378.00- مليون دولار عام 2008 ثم الى 6945.00- مليون دولار عام 2012 ثم انخفض الى 1293.00- مليون دولار عام 2016 حتى وصل الى 1403.00 - مليون دولار عام 2020 وان السبب في ذلك هو لتغير الصادرات والاستيرادات لظروف اقتصادية دولية بسبب جائحة كورونا, وان اعلى معدل نمو سنوي للواردات الاجمالية خلال المدة الاولى (2004-2008 ) (166.21%) وخلال المدة الثانية (2008-2012) (365.91%) بينما كان خلال المدة الثالثة (2012- 2016 ) (3.85% ) وخلال المدة الرابعة (2016- 2020 ) (4.02%) ,وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للمدة الاولى( 7.60 % ) وللثانية (9.66%) وللثالثة (28.55- %) وللرابعة (1.64%) وخلال المدة الاجمالية فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب (3.78- %).

اما تطور سعر الصرف في العراق، أصبح مزاد العملة الاجنبية يمثل المجال المِناسب في تحديد سعر الصرف الذي ترغب به السياسة النقدية وتعتمده مثبتا إسمياً أو هدفا وسيطا للسياسة النقدية، بغية تحقيق هدفها النهائي متمثلاً باستقرار المستوى العام للأسعار والحد مِن الضغوط التضخمية، عُدّ مزاد العملية الاجنبية السوق المركزية للصرف في العراق، وواحداً مِن أساليب السياسة النقدية المؤثرة في استقرار الطلب الكلي المؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض معدلات التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية والسيطرة على مِناسيب السيولة، وقد تمكن مزاد العملة الأجنبية مِن إشباع رغبة السوق

مِن العملة الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل كافة استيراداته ضمِن معدلات صرف توازنيه حافظت على نظام مالي مستقر، بهذا وضع مزاد العملة الأجنبية النهاية للتقلبات في سعر صرف الدينار التي عانت مِنها المدة ما قبل عام 2003 .

حيث اسهم مزاد العملة الأجنبية في تحقيق توازن ما بين عرض العملة المحلية ( الطلب على العملة الأجنبية ) والطلب على العملة المحلية ( عرض العملة الاجنبية ) مما قاد إلى تحسين واستقرار سعر صرف الدينار أتجاه الدولار. إذ إنّ هذا التحسن الحاصل في سعر صرف الدينار العراقي هو نتيجة زيادة الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي المتأتية أساسا مِن جراء قيام الأخير بتنقيد العوائد النفطية للحكومة التي تمثل المصدر الوحيد للعملة الأجنبية.

**جدول(3)اسعار صرف الدينار مقابل الدولار في العراق للمدة ( 2004-2020)**

| السنة | سعر الصرف الاسمي | معدل نمو سعر الصرف الاسمي(%) | سعر الصرف الموازي | معدل نمو سعر الصرف الموازي(%) | الفرق بين السعرين( %) |
|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 1452 | ------- | 1453 | ------- | 0.07 |
| 2005 | 1469 | 1.17 | 1472 | 1.31 | 0.20 |
| 2006 | 1467 | -0.14 | 1475 | 0.20 | 0.55 |
| 2007 | 1255 | -14.45 | 1267 | -14.10 | 0.96 |
| 2008 | 1193 | -4.94 | 1203 | -5.05 | 0.84 |
| 2009 | 1170 | -1.93 | 1182 | -1.75 | 1.03 |
| 2010 | 1170 | 0 | 1185 | 0.00 | 1.03 |
| 2011 | 1170 | 0 | 1196 | 1.18 | 2.22 |
| 2012 | 1166 | -0.34 | 1233 | 3.09 | 5.75 |
| 2013 | 1166 | 0 | 1232 | -0.08 | 5.66 |
| 2014 | 1188 | 1.89 | 1214 | -1.46 | 2.19 |
| 2015 | 1190 | 0.17 | 1247 | 2.72 | 4.79 |
| 2016 | 1190 | 0 | 1275 | 2.25 | 7.14 |
| 2017 | 1190 | 0 | 1258 | -1.33 | 5.71 |
| 2018 | 1190 | 0 | 1208 | -3.97 | 1.51 |
| 2019 | 1190 | 0 | 1196 | -0.99 | 0.50 |
| 2020 | 1190 | 0 | 1227 | 2.59 | 3.11 |

**-Central Bank data has been approved**

**- تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون التالي : Gr = ( Pt-Po)/Po×100**

**- تم احتساب الفرق بين السعرين(سعر الصرف الموازي - سعر الصرف الاسمي ÷ سعر الصرف الاسمي)×100**

نلاحظ مِن خلال بيانات الجدول (3) تشهدت المدة(2004،2005) تقلبات في قيمة سعر الصرف بمقدار(1452) دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي سالب حوالي (-20.92%) لسعر الصرف الاسمي، وبمقدار (1453) وبمعدل نمو سنوي سالب حوالي (-24.95%) لسعر الصرف الموازي لعام 2004 وكان الفرق بين السوقين(0.07%)، ثم (1469) دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (1.17 %) لسعر الصرف الاسمي بينما سعر الصرف الموازي بلغ(1472) دينار لكل دولار، وبمعدل نمو بلغ(1.31%) وبنسبة فرق مقداره (0.20%) لعام 2005، ويرجع ذلك إلى تغيير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والعمليات العسكرية التي حدثت بعد عام 2003 والمتمثلة بعضها بحصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته في رسم وتنفيذ سياسته النقدية بموجب قانونه ( القانون رقم 56 لسنة 2004) واستبدال العملة القديمة بعملة جديدة .

بينما شهدت المدة (2006 - 2008) انخفاض في قيمة سعر صرف السوقين على التوالي إذ بلغ(1467-1255-1193) وبمعدلات نمو بلغت(-0.14 % ،-14.45%، -4.94%) لسعر الصرف الاسمي، وبمقدار(1475-1267-1203) وبمعدلات نمو بلغت(0.20%،-14.10%، -5.05%) لسعر الصرف الموازي، وبنسبة فرق بلغت(0.55%، 0.96%، 0.84%) ويعود هذا التراجع في اسعار الصرف لكلا السوقين بسبب سعي البنك المركزي لتحسين قيمة العملة المحلية مِن خلال نافذة بيع العملة الاجنبية وتوفير العرض المِناسب مِن الدولار مِن اجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.


ISSN: 2618-0278 Vol. 6No. 17 March 2024

وفي المدة (2009-2011) شهد سعر الصرف الاسمي ثبات قيمته بما يقارب (1170) دينار لكل دولاراي بمعدل نمو(-1,93%) اما سعر الصرف الموازي فقد بلغ للمدة (2009-2011) (1196،1185،1182) وبمعدل نمو(-1.75%)، (0%)، (1.18%) والفرق (1.03%) ،(1.03%) ،(2.22%)على التوالي، ويرجع نتيجة لاستعمال ادوات السياسة النقدية المتناسقة والتوازن في حجم الاحتياطيات الأجنبية عَن طريق استعمال سعر الصرف بوصفه أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في القيمة الخارجية للدينار العراقي، وخلال هذه المدة المذكورة كان الفارق قليلا جداً بين اسعار الصرف الرسمية والموازية مما أنقلب أثر ذلك في قيمة الدينار العراقي والتخفيض مِن ( ظاهرة الدولرة)، التي كانت تستفحل في الاقتصاد العراقي خلال الحقبة السابقة.

اما في عامي(2012 ،2013) فنلاحظ انخفاض سعر الصرف الاسمي إذ بلغ(1166) دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي(0.34%) ،اما سعر الصرف الموازي لنفس المدة فبلغ(1233) دينار لكل دولار و بمعدل نمو بلغ(3.09%) في عام 2012 وبمقدار(1232) دينار لكل دولار وبمعدل نمو(-0.08%) في عام 2013 حيت كانت نسبة الفرق لنفس المدة تبلغ(5.75%،5.66%) نتيجة سعي البنك المركزي لتحسين القوة الشرائية للدينار العراقي إذ يعزى ذلك إلى قيام البنك المركزي العراقي بفرض قيود على المصارف كرد فعل للمخاوف بشأن غسيل الأموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الأجنبي والمرتبط بزيادة الطلب على العملة الاجنبية. وشهد عام 2014ارتفاعاً في سعر الصرف الاسمي بلغ (1188) دينار لكل دولار وبمعدل نمو (1.89%) ولكن سعر الصرف الموازي كان مِنخفض إذ بلغ (1214) دينار لكل دولار وبمعدل نمو (-1.46%) وكانت نسبة الفرق بين السوقين تبلغ(2.19%).

بينما الأعوام (2015- 2020) شهد سعر الصرف الاسمي ثبات قيمته اذ بلغ (1190)دينار لكل دولار وبمعدل نمو(0.17%) واستمر هذا الثبات حتى عام 2020،اما سعر الصرف الموازي فقد اخذت قيمته تتفاوت بين الارتفاع والانخفاض فقد بلغت(1247)دينار لكل دولار أي بمعدل نمو (2.72%) لعام 2015 واستمرت بالتفاوت حتى عام 2020 بمقدار (1227) دينار لكل دولار أي بمعدل نمو (2.59%)، و كانت نسبة الفرق بين السوقين تبلغ (4.79%-3.11%) ويعود سبب هذا التحسن في قيمة الدينار العراقي لكونه جاء متوافقاً مع حاجة الاقتصاد العراقي نتيجة ضعف الجهاز الانتاجي وتراجع معدلات الناتج المحلي الاجمالي، وعدم قدرة القطاعات على تلبية متطلبات الاشباع الكلي مما أدى إلى إزاحة نقطة التوازن بين العرض والطلب الكليين عند مستويات سعر أعلى وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار، لذلك فقد تم معالجة هذا الاختلال والنقص في العرض السلعي عَن طريق ازالة القيود عَن الواردات لسد متطلبات السوق المحلية والحفاظ على استقرار الأسعار.

## 6. الاستنتاجات والتوصيات:

### 6.1 الاستنتاجات:

1. في العراق بلغ معدل النمو السنوي المركب للصادرات الاجمالية خلال المدة(2004-2020 ) 4.95% مقابل 4.37% للواردات الاجمالية و11.78% للصادرات الزراعية وكذلك للمدة (2016-2020 ) بلغ معدل النمو السنوي المركب للصادرات الزراعية 4.30- % ايضاً مقابل 10.55% للصادرات الاجمالية و 15.89% للواردات الاجمالية، الامر الذي يشير الى انعدام او ضآلة التنويع الاقتصادي في هيكل الصادرات العراقية .
2. في الاجل القصير تكون الصادرات الاجمالية دوراً سلبياً ايضاً في اجمالي الصادرات في العراق لكن في الاجل الطويل تكون الصادرات الاجمالية موجبة .
3. وفيما يخص الميزان التجاري في العراق قد ارتفع العجز التجاري من( 3035.00) مليون دولار عام 2004 إلـــــــى ( 1403.00) مليون دولار عام 2020 حيث يعود إلى الظروف الاقتصادية الدولية الذي تدمرت بسبب جائحة كورونا.
4. تدهور سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الذي يعد عائقاً امام الصادرات ويُعد مشجعاً لزيادة الاستيرادات، فعندما بلغ سعر الصرف بمقدار (1190) دينار لكل دولار لسعر الصرف الاسمي و (1227) دينار لكل دولار لسعر الصرف الموازي وكان الفرق بين السعرين بنسبة (3.11) %.

### 6.2 التوصيات:

1. ضرورة الاهتمام بتنويع هيكل الصادرات، وتعدد السلع المصدرة في الميزان التجاري، لتوليد العملة الصعبة التي تحتاجها دول العالم، بما فيها دول العينة المختارة، في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، خاصة في العراق.
2. بناء قاعدة إنتاجية وصناعية كأساس للصناعة التحويلية الأولية حصراً، واعتماد منتجات ذات قدرة تنافسية عالية في السوق الدولية، مع وضع استراتيجية لحل مشكلة تنويع وتنمية الصادرات ومشاكل التصدير في العراق بشكل خاص.
3. تعزيز الصادرات في الميزان التجاري خارج المواد الخام أو الاستخراجية التي تهيمن على الميزان التجاري مثل العراق واستبدالها بالمنتجات الصناعية التحويلية المخصصة لأغراض التصدير.

**المصادر:**


اولاً-المصادر العربية:

1 -Sami Khalil, International Economics, Arab Renaissance House, 2007.

2 -Saleh Taher Al-Zarqan, Financial and Economic Factors Affecting Stock Returns in Theory & Practice, Amman, Dar Jales Al-Zaman, 2009, first edition

**ثانياً-الرسائل و الأطاريح:**

1- Ahmed Abdel-Razzaq Abdel-Rida Al-Bakri, the rentier reality & policies of diversifying sources of income in Iraq, a thesis for obtaining a doctoral degree, College of Administration and Economics, University of Kufa.

2- Ahmed Hashim Ahmed Al-Khatib, An analytical study of the structure of foreign trade in Yemen with a focus on export development methods, Master's thesis, Department of Economic Sciences, College of Administration & Economics, University of Kufa, 2001.

3-Doha Salma, the impact of exchange rate fluctuations on the trade balance, a case study of Algeria, doctoral dissertation in commercial sciences, Algeria, 2014.

4- Bou Shaala Malika, The impact of devaluing the exchange rate on the trade balance, a memorandum submitted as part of the requirements for obtaining an academic master's degree, specializing in quantitative economics, Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, Larbi Ben M'hidi University Oum El Bouaghi, 2021.

5- Mamdouh Atallah Faihan, The impact of foreign direct investment on the structure of merchandise exports in developing countries, an economic study of the cases of the Kingdom of Jordan & the Arab Republic of Egypt, Master's thesis in economic sciences, submitted to the Council of the College of Al-Mustansiriya University, Department of Economics, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University 2007.

6- Where is Fadel Suleiman, The Impact of the Exchange Rate on the Trade Balance in Iraq, Eastern Jordanian University, Institute of Graduate Studies, College of Economic and Administrative Sciences, Department of Economics, 2021.

7- Suleiman Daho, International Marketing of Agricultural Products as a Performance for Developing Algerian Exports Outside of Hydrocarbons - Study of the Reality of Dates in Algeria, Faculty of Economic and Commercial Sciences, Mohamed Khidir University.

**ثالثاً-البحوث والمجلات:**

1 -Alaa Fadel Al-Amiri, The Japanese Economy during the American Occupation, College of Arts, Al-Mustansiriya University, Journal of Arts 2017, Supplement to Issue 121.

2-Haid Hamid and Al-Bashir Abdel Karim, an econometric study of the relationship of exports to economic growth in Algeria, North African Economics Journal, 2018, Volume 14, Issue 19.

3-Issa Muhammad - Modern Methods of Export Development, a periodical series concerned with development issues in Arab countries - Issue Fifty, Fifth Year, Arab Planning Institute in Kuwait, 2006.

4 -Qasim Hussein Al-Saadi, global economic conflicts and their future repercussions on international security. College of Arts, University of Babylon, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences 2020, Issue 5 .

**ثالثاً-الانترنيت:**

1- The World Bank.

2- Central Bank data has been approved.

**Foreign source:**

1 -Sajad Ahmad Bhat & javed Ahmad Bhat,impact of Exchange rate changes on the trade balance of lndia , Foreign trade Review no (56), 2021 in india